فلسطين بين عضوية الأمم المتحدة وحل الدولتين

إعداد: د. محمد جمال

أستاذ القانون – مساعد رئيس حزب العدل

11 مايو 2024

فلسطين بين عضوية الأمم المتحدة وحل الدولتين

صوتت أمس الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلسة طارئة وبأغلبية ساحقة لصالح مشروع قرار يدعم طلب عضوية فلسطين لدى الأمم المتحدة وحصد هذا المشروع تأييد ١٤٣ عضواً مقابل اعتراض ٩ أعضاء وامتناع ٢٥ عن التصويت.

وهذه ليست المرة الأولي حيث قدم ذات الطلب في أبريل الماضي وتم التصويت عليه في الجلسة العادية لمجلس الأمن وأيده ١٢ عضواً وامتنعت سويسرا والمملكة المتحدة عن التصويت واستخدمت الولايات المتحدة حق الرفض "الفيتو".

إن الاعتراف بدولة فلسطين حق طبيعي وتاريخي وقانوني للشعب الفلسطيني، وينص القانون الدولي على أنه حق سيادي بين جميع الدول ليتمتع شعبها بالمساواة والحقوق، وإلى هذا أستند إعلان الفلسطينيين تأسيس دولتهم المستقلة عام ١٩٨٨.

وتنص المادة/ ٤ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه

١- العضوية في الأمم المتحدة مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام، والتي تقبل بالالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق، والتي ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبه في ذلك.

٢- قبول اية دولة من هذه الدول في عضوية الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن.

ووفقاً لذلك يتضح ان دولة فلسطين مؤهلة لعضوية الأمم المتحدة وينبغي قبولها، إلا ان تصويت سلبي واحد من أحد الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن يحول دون اعتماد مشروع قرار يوصي بقبول عضوية فلسطين.

وعن مدى أهمية عضوية فلسطين لدى الأمم المتحدة فضلاً عن الاعتراف العالمي بالوجود الفلسطيني وحقوقها داخل هيئة الأمم المتحدة، يترتب عليه تغيير جذري في كيفية معالجة القضية الفلسطينية ولعل أبرزها:

أولاً: الشرعية الدولية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير على أرضه وأن تكون له دولته المستقلة.

ثانياً: إذا تم الاعتراف الدولي وفق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمفاوضات السلام فسيلزم إسرائيل بإنهاء احتلال المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧ والانسحاب الفوري منها "وهو ما يصعب تطبيقه"

ثالثاً: منح فلسطين قوة قانونية دولية لإحباط المشروعات الإسرائيلية المستقبلة حيث ستعتبر الاعتداءات الإسرائيلية على دولة مجاورة وليس ككيان محتل.

رابعاً: الوصول إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية لقضية فلسطين والصراع الإسرائيلي الفلسطيني وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويقابل ما سبق الرفض الإسرائيلي والموقف الأمريكي حيث أشار مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة باستخدام حق الفيتو وأن النتيجة لن تتغير إذا عرض الطلب مجدداً على مجلس الأمن وإن هذا القرار لن يغير وضع الفلسطينيين كبعثة دولة غير عضو لها صفة المراقب.

فضلاً عن تهديد المندوب الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة بأن الولايات المتحدة ستتوقف عن تمويل الأمم المتحدة ومؤسساتها وفقاً للقانون الأمريكي.

والجدير بالذكر أنه بموجب القانون الأمريكي، لا يمكن لواشنطن تمويل أي منظمة تابعة للأمم المتحدة تمنح العضوية الكاملة لأي مجموعة لا تتمتع بالخصائص المعترف بها دولياً للدولة.

وهو ما حدث عام ٢٠١١ حيث أوقفت الولايات المتحدة تمويلها لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، بعد منح الفلسطينيين العضوية الكاملة.

وأخيراً إن هذا ليس وقت التسليم بتعثر وعجز المجتمع الدولي إزاء الرفض الإسرائيلي والضغط الأمريكي ويجب استخدام هذا القرار لدعم وتفعيل عضوية فلسطين وتوسيع صلاحياتها ومشاركاتها داخل لجان ومنظمات الأمم المتحدة

الاستفادة بأكبر قدر من الموقف الحالي، والتعاطف والتأييد الدولي للقضية الفلسطينية وهو ما ثبت في هذه الجلسة التاريخية للجمعية العامة وتصويت ١٤٣ دولة من إجمالي ١٩٣ دولة أعضاء في الجمعية العامة وتأييدهم لعضوية فلسطين للأمم المتحدة.

الضغط السياسي الدولي وإعمال قواعد القانون الدولي والأعراف الدولية لتنفيذ مبدأ حل الدولتين لإنهاء القضية الفلسطينية ونهاية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني كما يجب وعلى نحو عاجل وقف إطلاق النار وإراقة الدماء، إطلاق سراح جميع الرهائن وحماية المدنيين الأبرياء، ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون شروط.

حزب العدل